المملكة الاردنية الهاشمية

كلمة معالي وزير دولة للمشاريع الكبـرى
المهندس عماد نجيب فاخـوري

اجتمـــــاعات المنتدى الاقتصادي العربي-الياباني

The 2nd JAEF 2010

تونس، الجمهورية التونسية
11 – 12 كانون الأول 2010

أصحاب المعالي والسعادة المحترمين
ممثلي القطاع الخاص الياباني والعربي
السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إسمحوا لي بداية أن اعبر لكم عن عظيم الشكر والامتنان لإتاحة الفرصة لي ولزملائي من المملكة الاردنية الهاشمية وللإخوة من الدول العربية الشقيقة على المشاركة في فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي-الياباني الثاني في الجمهورية التونسية الشقيقة، وأن أعرب عن عميق شكري لليابان، ولوزارة الصناعة والتجارة اليابانية، ولسعادة السفير الياباني في المملكة الأردنية الهاشمية على تسهيل وتسيير مشاركة الوفد الأردني في المنتدى، وللجمهورية التونسية، قيادة وحكومة وشعبا، لاستضافتها هذا المنتدى الهام، وعلى كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال من أشقائنا التونسيين، في تونس الخضراء، تونس التطور والتقدم.

لا شك ان العلاقات العربية اليابانية علاقات استراتيجية حيث أن اليابان ثالث أكبر شريك تجاري للعالم العربي وتستحق مثل هذا اللقاء وبشكل مؤسسي وسنوي. فالعائد المأمول من هذه العلاقات، على كلا الطرفين، كبير وعظيم. وليس هناك أدنى شك من أن العلاقات العربية اليابانية ذات أبعاد استراتيجية، مما يدعو إلى عقد هكذا منتدى بشكل سنوي ومنتظم، إذ أن العوائد المتوقعة من مثل هذه الاجتماعات كبيرة على المستوى الرسمي والشعبي.

السيدات والسادة الحضور،
من المؤكد بأن هنالك إدراك كامل ورغبة وعزماً لدى الجانبين الياباني والعربي لأهمية تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية اليابانية بشكل أكبر والارتقاء بها إلى أعلى مستوى من التعاون المتبادل، فالتعاون العربي الياباني مهم جداً وفي العديد من المجالات من التبادل التجاري والاستثمارات والمشاريع المشتركة والسياحة واستقطاب الدعم الفني من اليابان والتعاون في مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا ومشاريع البنى التحتية والمبادرات التي تساعد في تحقيق أمن التزود بالمياه والطاقة والغذاء والتنمية المستدامة والصناعات ذات القيمة المضافة ومن خلال تمكين القطاع الخاص الياباني والعربي لتحقيق ذلك. ولا ننسى أهمية اليابان في دعم جهود تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وأقترح أن يركز التعاون العربي الياباني على تحقيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمبنى على ائتلافات عربية يابانية تتشارك مع الحكومات في المنطقة لتنفيذ المشاريع الحيوية في مجالات الصناعة والبنى التحتية ومن خلال إيجاد صناديق وآليات تمويل لتنفيذ هذه المشاريع.

واسمحوا لي في هذا المجال أن اقترح على حضراتكم بعض الأفكار التي سيكون لها اثر فعال تحقيق هذه الرغبة:

- تعزيز وتنويع التبادل التجاري من المستوردات اليابانية من الدول العربية، مع توسيع التركيز على المنتجات العربية غير النفطية كالفوسفات والبوتاس والأسمدة والقطن والأدوية وزيت الزيتون والنتجات الحرفية وغيرها سعياً لتخفيض العجز التجاري العربي مع اليابان.

The 2nd JAEF 2019

- حث القطاع الخاص الياباني على الاستثمار في المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والمياه، وبالأخص المشاريع ذات البعد الإقليمي في المنطقة العربية.

- تقديم المساعدات اليابانية المالية والتقنية للجانب العربي في مجال تطوير البنية التحتية وحماية البيئة وتسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة اقتصادياتها.

- توثيق أواصر التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية من خلال العمل على تبادل ونقل المعرفة والخبرة بما ينعكس بشكل ايجابي على التنمية العربية اليابانية، مع التركيز على المجالات الاستثمارية الواعدة في القطاعات التكنولوجية عالية المستوى لدى الطرفين، وخاصة ما يتعلق منها بصناعة النفط والغاز والمياه والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمواصلات والزراعة والتصنيع الغذائي والصناعات الكهربائية والسيارات والطيران والصناعات البتروكيماوية والأسمدة والأدوية.

- تطوير آليات التعاون العربي- الياباني وتعزيزها من خلال إنشاء مجالس أعمال مشتركة، وتوفير الإمكانات اللازمة لعملها بحيث تكون حلقة وصل بين رجال الأعمال العرب اليابانيين تكون مهمتها التعريف بفرص الاستثمار لدى الجانبين وتشجيع التبادل التجاري.

- حث الحكومات العربية والحكومة اليابانية على بذل مزيد من الجهود للتعريف بالتشريعات الوطنية في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية وما يتوفر من فرص وامتيازات لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص من جهة والقطاع الخاص لدى الجانبين من جهة أخرى.

- بذل مزيد من الجهود لتشجيع وتبادل السياحة العربية اليابانية في ضوء الإمكانات السياحية المميزة التي يتمتع بها الجانبين وما لذلك من آثار إيجابية لتعزيز مستوى الالتقاء الثقافي والحضاري والتفاهم المشترك وانعكاسها على تشجيع التعامل من خلال قطاعات أخرى كالتجارة والاستثمار وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وغيرها.

- تطوير آليات التعاون العربي- الياباني وتعزيزها من خلال إنشاء الشركات القابضة المشتركة و صناديق التمويل والمصارف المشتركة لتمويل وللإستثمارفي مشاريع الإستثمار الإستراتيجية ومشاريع البنى التحتية والمبادرات التي تساعد في تحقيق أمن التزوّد بالمياه والطاقة والغذاء والتنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا والصناعات ذات القيمة المضافة ومن خلال أطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وعندما يتعلق الأمر بالعلاقات الاردنية اليابانية، فهي ليست حديثة العهد، وإنما تاريخية. فالبلدان ذو تقليد طويل من العلاقات الاقتصادية والتجارية، وفي قطاعات متعددة، وتحديدا منذ سبعينيات القرن الماضي، إذ كانت اليابان واحدة من أوائل الشركاء الأجانب للأردن، في استثمارها بالصناعات الدوائية الأردنية. كما إن للاردن واليابان العديد من القواسم المشتركة، باعتبارهما

The 2nd JAEF 2010

بلدين ذا موارد طبيعية محدودة. ورغم ذلك، استطاعا ترجمة التحديات إلى فرص اقتصادية حقيقية.

لقد تسارعت منذاك وتيرة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الصديقين، بتوقيع عدة اتفاقيات تجارية، وتشكيل لجان اقتصادية مشتركة. ويعول الأردن حاليا على تعميقها وتعظيم العوائد المرجوة منها، وخصوصا من خلال تطوير وتنمية مشاريع البنية التحتية الأردنية الكبرى والحيوية، من خلال الاستفادة من الخبرة اليابانية في هذا المجال. إن كلا البلدين لديهما طموحات مماثلة، ورؤية مشتركة للإقليم، استنادا إلى الفلسفة التي تنص على أنه إذا لم تعبر السلع (أي التجارة) الحدود، فلا بد من أن يميزها تراجع اقتصادي، وجوع وفقر، وصراعات. على هذا النحو، يشارك الأردن الرؤية اليابانية التنموية، والتي تحسب التجارة الإقليمية والتكامل الإقليمي للبنى التحتية كعامل أساسي لتحقيق الازدهار والنمو والسلام.

وغني عن القول إن التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية والصناعية، وفي تطوير البنية التحتية، هي واحدة من القصص الأكثر نجاحا في العالم، حيث أصبح الاقتصاد الياباني واحدا من أكبر الاقتصادات العالمية. إذ حققت اليابان نموا مستداما في الدخل القومي للفرد إبان القرن الماضي. وتسارع مسار النمو الاقتصادي من خلال التنمية الصناعية والاقتصادية. هذه التجربة تستحق، بالفعل، المناقشة والتقدير والدراسة من قبل المشاركين في المنتدى. وفي اليابان، يشترك القطاعان العام والخاص في الاستثمار في البنية التحتية، في حين أن المحافظات والحكومات المحلية تعمل على تسهيل وتنسيق ومتابعة التقدم في مشاريع البنية التحتية اليابانية الوطنية. وهكذا تركت الحكومة المركزية، وإلى حد كبير، للقطاع الخاص الاستثمار في القدرات التصنيعية الوطنية. فارتفعت المدخرات الوطنية مما جعلت من تراكم رأس المال أمرا محتما. لقد كان النمو الاقتصادي في اليابان، ببساطة، ناتجا عن سياسة اقتصادية سليمة، تعول على الاستثمار المحلي والأجنبي كمحرك لعجلة التنمية.

أصحاب المعالي والسعادة المحترمين

الحضور الكريم

تحظى المرحلة الحالية في الاردن—كما هو الحال دائما وابدا—بدعم وارادة سياسية عالية، ممثلة برؤية واضحة وتصميم اكيد، من سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم لتنفيذ اصلاحات شاملة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية والقضائية، بناءاً على أجندة وطنية معتمدة، تتضمن استراتيجية وطنية واضحة المعالم وطويلة الأمد. ويوازي هذه الرؤية والإستراتيجية إرادة حكومية على ترجمة رؤى ودعم صاحب الجلالة وتحويلها الى خطط عمل واضحة المعالم، قابلة للتطبيق والقياس، ومعتمدة في ذلك على الموارد البشرية والكفاءات الاردنية المؤهلة والتي تشكل أهم المزايا التنافسية للأردن.

إستثمارياً، وفي إطار سعي الحكومة الأردنية إلى تحقيق مستويات مقبولة للنمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق علاقات اقتصادية متوازنة مع شركائها العالميين والمحليين، عملت الحكومة على التوجه نحو الإنفتاح على الإقتصاد العالمي والدمج والتكامل مع إقتصادات المنطقة العربية، وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي. واستمرت الحكومة، بشراكة مع القطاع الخاص، في تحديث التشريعات والمؤسسات والأنظمة، حيث خطى الأردن خطوات كبيرة في الانفتاح وتحرير الاقتصاد، واتخذت الحكومة خطوات جادة ومستمرة لتحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى تعزيز آليات وسير العمل في اقتصاد موجه نحو السوق، والاستمرار بتمهيد الطريق أمام المستثمرين من خلال تخفيض التكاليف والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والأعمال في الأردن، لتوفير بيئة مناسبة تتوافق مع ما يتطلبه المستثمرون، وتوسيع وتحديث قاعدة الكفاءات التي تقوم

The 2nd JAEF 2010

بتوفير المدخلات اللازمة لضمان إنتاجية الاستثمارات، والإعتماد على سياسة موجهة نحو زيادة التصدير لتعزيز القاعدة الاقتصادية في الاردن وتحسين القدرة التنافسية من خلال تبني المبادرات الدولية والاقليمية التي تهدف إلى تعزيز حرية التجارة (حيث حرص الأردن على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع معظم الدول العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا وتركيا وسنغافورة ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، وغيرها الكثير قيد التنفيذ، مكنت الأردن وتمكن المستثمرين في الأردن، من دخول أسواق بليون مستهلك على مستوى العالم، منهم 334 مليون مستهلك عربي، وبصورة تفضيلية ومن خلال اتفاقيات التجارة حرة وبدون رسوم جمركية). كما بذل الأردن جهود حثيثة في تعزيز صادراته (من صناعات وخدمات الى أكثر من 100 دولة في العالم)، وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار وتعزيز فرص دخول المنتجات الاردنية للأسواق العالمية والإقليمية والمحلية من خلال حزمة حوافز لجذب الاستثمار بالإضافة الى إنشاء عدد من المناطق الاقتصادية والمناطق التنموية حيث كان الأردن من الرواد في المنطقة بإطلاق تجربة هذه المناطق. ويوجد حالياً في الأردن عدة مناطق اقتصادية وتنموية مخدومة بالكامل في مناطق الأردن المختلفة وذلك لجذب الاستثمار الخارجي العربي والعالمي في قطاعات الصناعة والتجميع والتخزين والتوزيع واللوجستيات والسياحة والأعمال.

واستكمل الأردن برنامج الخصخصة، الذي بدأ به في منتصف التسعينيات، وكان من أنجح برامج الخصخصة حسب تقديرات البنك الدولي. وكان الأردن من أوائل دول المنطقة في إستخدام الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPPs) للمساعدة على إعادة تأهيل وتوسيع البنى التحتية والمرافق والخدمات العامة في الأردن؛ كل ذلك، لدعم النمو الاقتصادي ودفع محركات وقطاعات النمو في الأردن—من مياه، وطاقة، ونقل ولوجستيات، وسياحة، وصناعات الدوائية (حيث تجاوزت صادرات الأردن الدوائية 450 مليون دولار وصلت لأسواق 66 دولة من ضمنها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) وخدمات صحية (حيث يعتبر الأردن أكبر دولة تقدم خدمات السياحة العلاجية المتخصصة على مستوى المنطقة) وتعدين (حيث يعتبر الأردن من أكبر مصدري المنطقة في الفوسفات والبوتاس والأسمدة) وصناعات التحويلية، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات (حيث اعتمدت شركات مثل HP و CISCO و MICROSOFT وغيرها الأردن كمركز إقليمي، كما إستحوذت على عدد من الشركات الأردنية العاملة والناجحة في هذا المجال)، وخدمات إستشارية وهندسية (حيث يعتبر الأردن من أهم دول المنطقة كبوابة للخدمات المساندة (Business Process Outsourcing and Back Office Services)، ومناطق اقتصادية خاصة وتنموية.

وبناءا على كل ما ذكر، وخلال الفترة 2004-2008، حقق الأردن نسب نمو إقتصادية حقيقية بمعدل 7.1% سنوياً كما تضاعف حجم الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وتمكن الأردن من إحتلال المرتبة السادسة عالمياً من حيث القدرة على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حسب التقارير الرسمية الدولية. كما اعتبر البنك الدولي التجربة الأردنية في الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص من أنجح التجارب في المنطقة وعلى مستوى الدول النامية، معتمدة على محاكاة أخر وأفضل الممارسات، وبما يواكب أخر التطورات العالمية في هذا المجال. كما يعتبر الأردن من البلدان المتقدمة، وفق تقرير التنافسية العالمية (المرتبة 50 على المستوى العالمي في عام 2009). كما نجح الأردن في أخر خمس سنوات في تنفيذ مشاريع بنى تحتية ومرافق عامة من خلال أطر الشراكة بين القطاع العام والخاص تجاوزت الـــ5 بليون دولار أمريكي، ومن خلال عطاءات دولية وشفافة، تضمنت إئتلافات من كبرى الشركات العالمية.

أصحاب المعالي والسعادة،

The 2nd JAEF 2010

الحضور الكريم،

أما فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية، فقد اعتمد الأردن رؤية تستند على برنامج الإصلاح الشامل الذي يقوم به، والذي يتمثل بالتركيز على السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن المائي والغذائي وتلبية احتياجات الطاقة في المملكة، وتعزيز دور الاردن كبوابة لوجستية مركزية في المنطقة ولربط البنى التحتية على مستوى المنطقة، وذلك بالنظر إلى المشاريع الكبرى والحيوية، كوسيلة لإيجاد مصادر جديدة للميزة التنافسية في الأردن وموقعه الجغرافي، وكنموذج ريادي في ربط وتكامل مشاريع البنى التحتية على مستوى المنطقة (حيث وسيطرح الأردن فرص استثمارية بقيمة USD30bn خلال 20 سنة القادمة). كما تعتمد رؤية الاردن على فكرة خلق التكامل العربي العربي في البنى التحتية وربط المنطقة العربية مع دول حوض المتوسط ووسط آسيا وشرقها وافريقيا، والتي صممت لتنفذ من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولتكون مبنية على أسس اقتصادية قوية حيث يتطلب الاردن زيادة عرض للطاقة الكهربائية سنوياً لإستيعاب الطلب الذي ينمو بمعدل 7% سنويا، ونمو سكاني بمعدل سنوي 2.8%، ولرفع الاردن من رابع أفقر الدول مائياً في العالم إلى دولة مكتفية مائياً، ومركز للربط الكهربائي والغاز والسكك الحديدية حيث يحول الاردن تحدياته الى فرص استثمارية مجدية، يمكن من خلالها للشركات والمستثمرين والمطورين اليابانيين والعرب لعب دور رئيسي في تنفيذها وتطويرها.

السيدات والسادة

نجح الأردن في تحقيق أول شبكة للربط الكهربائي بين الدول العربية في المشرق العربي وخط الغاز العربي (مصر والأردن وسوريا ولبنان وتركيا ومستقبلاً مع دول الاتحاد الأوروبي وربط الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل). ويلعب الأردن دوراً هاماً في الدعم اللوجستي للمنطقة، كونه بوابة لوجستية وتجارية متعددة الوسائط للأعمال، بحيث يربط دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأقصى مع دول المشرق العربي والاتحاد الأوروبي، ويربط بين الدول العربية في شمال أفريقيا مع الدول العربية في غرب آسيا، ويعتبر الأردن بوابة تجارية مهمة للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى أهمية الأردن في دعم جهود إعادة الإعمار في العراق الشقيق. وأخيراً، يعتبر الأردن الجسر التجاري الذي يربط المشرق العربي بالمغرب العربي، من خلال الخط البحري (العقبة-نويبع)، حيث أن 70% من التجارة البينية (بين المشرق والمغرب العربيين) ترتكز بشكل رئيس على عبارات الخط المذكور.

السيدات والسادة الحضور

تتمثل أهم الفرص الاستثمارية في المشاريع الكبرى، بما يلي:

أولاً: قطاع المياه: مشروع البحر الأحمر الأردني للتحلية وتطوير ممر وادي الأردن

ثانياً: قطاع الطاقة: مشاريع استخراج النفط من الصخر الزيتي بالتعدين السطحي
مشاريع استخراج النفط من الصخر الزيتي العميق
مشاريع الحرق المباشر للصخر الزيتي لتوليد الطاقة الكهربائية
مشروع التوليد الخاص الثالث للكهرباء
مشروع محطة الطاقة النووية لتوليد الكهرباء
مشاريع تعدين اليورانيوم
مشاريع توزيع وتسويق المشتقات النفطية
مشاريع توليد الطاقة من الرياح حيث يمتاز الاردن بالعديد من المواقع بسرعة هواء أكبر من 7م/ ثانية.

The 2nd JAEF 2010

مشاريع توليد الطاقة من الطاقة الشمسية حيث يمتاز الاردن بتركز الطاقة الشمسية تتجاوز 5-7 ك واط/ساعة/م2/يوم شمسي بمعدل 300 يوم مشمس في السنة.

ثالثا:قطاع النقل واللوجستيات مشروع النقل بين عمان والزرقاء من خلال الربط السككي الخفيف أو حافلات التردد السريع
مشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية
المناطق الاقتصادية والتنموية (العقبة، المفرق، معان، اربد، عمان، البحر الميت، عجلون)
مشروع خصخصة مطار الملك حسين الدولي في العقبة ومطار المفرق
مناطق التبادل التجاري واللوجستي

رابعا:قطاع البنية التحتية مشاريع الأبنية الحكومية والطرق والممرات التنموية بأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص (PPPs)
والمشاريع العقارية
مشاريع المياه والصرف الصحي بأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص (PPPs)
مشاريع الإسكان لذوي الدخل المتدني والمتوسط
مشاريع التطوير العقارية المتعددة الإستعمالات (تجارية، صناعية، سكنية، لوجستية).

كذلك هناك فرص استثمارية في قطاعات السياحة، والصناعات الدوائية والخدمات الصحية، والتعدين، والصناعات التحويلية ، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الإستشارية والهندسية (Business Process Outsourcing and Back Office Services)، ولإستخدام الأردن كبوابة لوجستية وللأعمال وللخدمات المساندة للمنطقة.

والأردن تقدم لليابان أحد البوابات الهامة والمنافسة لدخول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال بوابة الأردن والتي تعد من الدول التي تمتاز باقتصاد ديناميكي مبني على المعرفة ومنوع ويحقق نسب نمو عالية ومستدامة بالمعدل، ويشكل الأردن مركز هام على مستوى منطقة الهلال الخصيب وبوابة لدعم جهود إعادة إعمار العراق وقاعدة لدعم المشاريع في منطقة الخليج العربي.

أصحاب المعالي،
الحضور الكريم،
وفي الختام، اسمحوا لي أن أتقدم مرة أخرى بالشكر الجزيل لإتاحة الفرصة للمشاركة في هذا المنتدى الهام، وأود أن أؤكد بأنه يوجد فرص أخرى هامة لزيادة وتوسيع التعاون الياباني مع العالم العربي على مستوى المشاريع والاستثمار، متمنياً أن يساهم هذا المنتدى في تحقيق أهدافنا المشتركة التي نصبو إليها والخاصة بتعزيز العلاقات وتوثيق أواصر الصداقة بيننا، داعياً من هذا المنبر الشركات اليابانية والعربية لزيارة الأردن، للإطلاع على بيئة الأستثمار الجاذبة وعلى فرص الإستثمار المجدية، وعلى المزايا التنافسية التي يقدمها الأردن للشركات المهتمة بالعمل في الأردن والمنطقة العربية. وندعو الشركات اليابانية لمراجعة السفارة الأردنية في طوكيو، ولزيارة الأردن للإطلاع على كل هذه الفرص.

شاكراً لكم حسن استماعكم.

The 2nd JAEF 2010